تأثيره على الجسم لا يكون موجدا أولا للأجسام فالموجد لها جوهر مجرد يستغني عن

الأولى

الإرادة وهو العقل الثاني الصادر من الله تعالى أولا وليس العرض لأنه لا يتقدم

[أي الوجه الثاني من الوجهين الدالين على أن أول ما خلق الله تعالى العقل]

على الجوهر والصادر أولا علة لما عداه من الممكنات فلو كان العرض هو الصادر

الأول لكان متقدما على ما عداه من الممكنات ومن جملتها الجوهر فيتقدم العرض

عليه وذلك محال ولا جسما لأنه لا يكون علة لغيره من الجواهر لما سبق ولا هيولى

ولا صورة وإلا لتقدم أحدهما على الآخر بالعلية وقد تقدم من قبل أنه غير جائز ولأن

الهيولى قابلة للصورة فلا تكون علة فاعلة لها وتعين الصورة مستفاد من الهيولى

لما تقدم فلا تصدر الهيولى عنها لأن الشيء ما لم يتعين لم يؤثر في وجود شيء ولا ما يتوقف

فعله على جسم وهو النفس فهو العقل لا يقال لو كان المعلول الأول عقلا لزم أيضا

أن يكون الصادر أكثر من واحد وهو وجود العقل وإمكانه وماهيته لأن الماهية

عندهم ليست بجعل جاعل والإمكان لازم لها فلا يكون هو أيضا بالجعل فالمعلول

هو الوجود فإن قلت الوجود عرض وهم ذكروا أن المعلول الأول لا يجوز أن

يكون عرضا قلت المراد بقولهم لا يجوز أن يكون المعلول الأول عرضا أن الماهية

التي تصدر وجودها عنه تعالى لا يجوز أن يكون عرضا وله وجود من المبدأ الأول

ووجوب بالنظر إليه وإمكان من ذاته فيكون بذلك سببا لعقل آخر ونفس وفلك

فباعتبار وجوده وهو أشرف الاعتبارات يصير سببا لعقل ثان وباعتبار

وجوبه يصير سببا لنفس الفلك الأول وباعتبار إمكانه وهو أخس الاعتبارات

الثلث يصير سببا لجرم الفلك الأول فصدر عنه هيولاه لا بتوسط أمر وصورته بتوسط

قابلة

قابلة الهيولى لا بحيث يتقدم أحدهما على الآخر بل معا ويصدر من العقل الثاني

على هذا الوجه عقل ثالث وفلك آخر ونفسه وهلم جرا إلى العقل العاشر المسمى بالعقل

الفعال المعبر عنه بالروح في قوله تعالى يوم يقوم الروح المؤثر في عالم العناصر المفيض

للأرواح البشرية لا يقال الوجود والوجوب والإمكان إن كانت عدمية لا تصير علة للكثرة

الوجودية وإن كانت وجودية فإما أن تكون واجبة أو ممكنة فإن كان الأول

تعدد الواجب وإن كان الثاني كان الصادر من الواحد أكثر من واحد لأنا نقول

إنها اعتبارات وجودية لازمة للمعلول الأول ليست بداخلة في وجوده ولا بعلل

مستقلة بأنفسها بل هي شروط وحيثيات تختلف أحوال العلة الموجودة بها ولا امتناع

في كون الاعتبارات شروطا وحيثيات للعلل فإن قلت لم لا يجوز أن يصدر عن

الواجب باعتبار كثرة صفاته أكثر من واحد قلت صفاته تعالى عين ذاته واعتبارها

فيه إنما هو باعتبار تحقق الغير الذي هو الآثار فلو جعلت مبادي لها لزم الدور

وتبين مما ذكرنا ضعف ما قيل إن أكثر هذه الأمور اعتبارات عقلية لا تحقق لها

في الخارج فكيف يجوز أن يكون علة لأمور وجودية وإن جعلوها شروطا فما المانع

من أن يكون للواجب مثل هذه الاعتبارات وبسببها تكثر معلولاته بدون توسط

العقل نعم لقائل أن يقول إسناد الفلك الثامن مع ما فيه من الكواكب المختلفة إلى

جهة واحدة وكذلك إسناد الصور والأعراض التي في عالم العناصر مع كثرتها إلى العقل الفعال

والقلم ينبغي أن يكون العقل الأول لقوله عليه السلام أول ما خلق الله تعالى القلم فقال

اكتب فقال ما أكتب فقال القدر ما كان وما هو كائن إلى الأبد واللوح هو الخلق الثاني

Copyright © King Saud University